

قانون تشجيع ودعم الاستثمار الاجنبي ونظمايه التنفيذيه

لعام ٢٠٠٢
مع آخر التعديلات



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

عنوان قراردادی	ایران. قوانین و احکام
عنوان و نام پدیدآور	قانون تشجیع و دعایستثمار الاجانب و ضمانات التنفیذیه/ وضع محمدتقی تاجگر؛ [مترجم]
مشخصات نشر	المنشورات سرخ.
مشخصات ظاهری	تهران: انتشارات سرخ، ۱۳۹۶.
شابک	۳۶ ص: جنول.
وضعیت فهرست نویسی	۳۹۰۰۰ ریال: 978-600-6356-07-5
یادداشت	فبیا
موضوع	عربی.
موضوع	سرمایه‌گذاری خارجی -- قوانین و مقررات -- ایران
شناسه افزوده	Investments, Foreign -- Law and legislation -- Iran
شناسه افزوده	تاجگر، محمدتقی، ۱۳۵۴، - گردآورنده
رده بندی کنگره	انتشارات سرخ
رده بندی دیویی	KMH320.2/28 1396
شماره کتابشناسی ملی	۳۴۶/۵۵۰۹۲
	۴۶۷۷۴۴۱

المنشورات سرك

info@sorkhpub.ir

تأب: قانون تشجيع ودعم الاستثمار الاجنبي وتعليمه التنفيذي

ناشر: سرك

ضع محمد تقي تاجگر

مالية الطباعة: كانون مهتاج

صميم الغلاف: مهتاج گرافيك

طبعة: الأولى ۱۳۹۵

نسخ المطبوعة: ۵۰۰

ایک: ۹۷۸-۶۰۰-۶۳۵۶-۰۷-۵

سعر: ۳۹.۰۰۰ ریال

س

جميع الحقوق تنتمي إلى الناشر

الفهرست:

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	٢
قانون تشجيع ودعم الاستثمار الاجنبي	٢
التعاريف	٢
الشروط العامة لقبول الاستثمار الاجنبي	٢
الجهات ذات صلاحية	٢
ضمان وتحويل برسميل الاجنبية	٢
انظمة الموافقة على الاستثمار الاجنبية ودخولها وخروجها	٢
فض النزاعات	٢
الانظمة النهائية	٢
التعليمات التنفيذية لقانون تشجيع ودعم الاستثمار الاجنبي	٢
التعاريف	٢
طرق وضوابط القبول	٢
نظام قبول الطلبات	٢
مركز خدمات الاستثمارات الاجنبية	٢
انظمة دخول وتقييم وتسجيل الرساميل الاجنبية	٢
انظمة خروج الرساميل والعائدات الرأسمالية	٢
الانظمة العامة	٢
مركز خدمات الاستثمارات الاجنبية	٢

المقدمة

بعد مضي حوالي ٤٨ عاماً على مصادقة قانون الاستثمار الاجنبي في ايران، تمت المصادقة العام المنصرم على قانون جديد يحمل عنوان «قانون تشجيع ودعم الاستثمار الاجنبي» ليحل محل القانون السابق أي قانون «استقطاب ودعم الاستثمار الاجنبي» المصادق عليه عام ١٩٥٥. وفي الحقيقة فإن الهدف من المصادقة على القانون المذكور، ايجاد ارضية قانونية مناسبة لاستقطاب والاستفادة من الرساميل والتكنولوجيا اجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

غير بالذكر فإن القانون الجديد يتمتع بنقاط قوة وخصوصيات وامتيازات ملحوظة على القانون السابق ومن أهمها:

* توفير عم واسع لكافة طرق الاستثمار الاجنبي.

* تقديم تعريف شامل للاستثمار الاجنبي والاعتراف الرسمي بمختلف طرق استخدام الرساميل الاجنبية في البلاد. فقبيل «الاستثمارات الاجنبية المباشرة»، «التأمين المالي»، «الانشاء وبدء العمل» الترخيص، «البيع المتقابل» وغيرها.

* تقديم تسهيلات اكثر لقبول وتسيير المشاريع الاستثمارية الاجنبية.

* تأسيس مقر واحد باسم «مركز خدمات الاستثمار الاجنبي» في مقر منظمة الاستثمار والدعم الاقتصادي والفني الايرانية بهدف تجميع وتسهيل شؤون الاستثمار الاجنبي في المراحل التي تسبق اصدار الرخصة والتي عجزت

* تعريف اساليب وطرق قانونية جديدة لقبول الاستثمار الحكومي.

* توفير ارضية امنة للاستثمار من خلال التزام مباشر من الحكومة بالاعتراف الرسمي بالحقوق الدستورية للمستثمرين الاجانب.

جدير بالذكر فإن المصادقة على قانون الاستثمار الجديد يعتبر قسماً من بين مجموعة من التغييرات والبرامج التي تهدف الى اصلاحات الاقتصادية ودعم حقوق ومصالح المستثمرين الايرانيين والاجانب. واليكم قسماً من التغييرات والبرامج الاصلاحية في هذا المجال، وهي:

- * المصادقة على قانون جديد للضرائب يتمتع بميزات خاصة من ناحية تسعير الضرائب والاعفاءات التي تساهم في زيادة الاستثمار والانتاج في البلاد.
- * ارساء نظام التعريفات بدلا من استخدام طرق بدون تعريفات.
- * تأسيس البنوك والمصارف المالية غير الحكومية (الاهلية).
- * ارساء نظام توحيد سعر صرف العملات الصعبة من خلال تطبيق سعر صرف موحد لجميع النشاطات الاقتصادية ، والغاء نظام تعدد سعر الصرف.
- * التمهيد لتأسيس مؤسسات تأمين اهلية.
- * التأكيد على احوال والشامل على خطة الخصخصة ومن ضمنها خصخصة البنوك الحكومية